وقطاع النفط عمومًا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخاصة منذ عام 1974 أهم العوامل التي يتحدّد على أساسها الإنفاق الحكومي، إلى جانب الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وحيث كان الطلب على النفط طوال العقود الماضية ينمو بسبب دوره في مزيج الطاقة العالمي وفي الاقتصاد العالمي ككل، فقد كانت التوقعات تتجه إلى أن أسعار النفط الحقيقية ستواصل النمو على المدى البعيد، وإن غلب على ذلك تقلبها الشديد منذ عقد السبعينيات. لذلك ارتكز نظام الطاقة العالمي ـ والسياسات المالية والاقتصادية للمملكة ـ وقناعات الرأي العام السعودي على فرضية أن النفط سيواصل النمو، وأن دخل النفط سيواصل التدفق، فسيعاود الانتعاش خلال فترة وجيزة إما بفعل قوى العرض والطلب أو عن طريق تدخل أوبك ـ أو السعودية ـ لإعادة التوازن إلى السوق في حالة اختلاله. غير أن العقود القليلة الماضية شهدت تغييرات مهمة في هياكل وآليات نظام الطاقة، حيث يشهد العالم تحوُّلا نحو نظام طاقة جديد أقل بعثًا للكربون، وهو تحول يتأثر ويؤثر على أنماط الطلب والعرض الخاصة بمصادر الطاقة المختلفة. وعادة ما تشمل أهم العوامل المؤثرة على الطلب في هذا الصدد الأسعاو وتقلباتها، ونمو الاقتصاد العالمي ،وقطاعاته المستهلكة للطاقة والنفط

Summarized by © lakhasly.com